

وزارة السياحة

قرار رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٨

الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٣/١١

وزيرة السياحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهي؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم وزارة السياحة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣ بشأن شروط وإجراءات الترخيص

بالمنشآت الفندقية والسياحية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن شروط وضوابط نظام اقتسام الوقت

«التايم شير» في المنشآت الفندقية والقرى والمنتجعات السياحية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠١٢ بشأن المطاعم والمحال السياحية؛

وعلى كتاب رئيس قطاع المنشآت الفندقية والسياحية المقيد بمكتب الوزير برقم (١٥٣٧)

بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧؛

ولصالح العمل؛

قررت:

(المادة الأولى)

يفوض السيد رئيس قطاع المنشآت الفندقية والسياحية في مباشرة اختصاصات وزير السياحة

المقصوص عليها في المواد الآتية:

١ - المادة (٢٩) البنود أرقام (١ ، ٤ ، ٣ ، ٢) من قانون المحال العامة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

٢ - المادة (٣٠) البنود أرقام (٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) من قانون الملاهي رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦

- ٣ - المادة الحادية والثلاثين البنود (ثانية وثالثاً ورابعاً) من القرار الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠١٢ بشأن المطاعم والمحال السياحية .
- ٤ - الغلق الإداري للمنشآت الفندقية والسياحية في حالة مخالفة نص المادة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣
- ٥ - إيقاف المديرين المسؤولين أو المشرفين بالمنشآت الفندقية والسياحية في حالة حدوث أي ضرر للتزلاء أو الرؤاد ، لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وذلك في الأحوال التي يقدرها القطاع .
- ٦ - اعتماد نتائج التفتيش على المنشآت الفندقية والسياحية ، فيما تتضمنه من توجيه إخطارات باللاحظات أو الإنذارات بأنواعها ومعايير التشغيل والتقييم والتخفيف ورفع الدرجة السياحية وبحث نتائج التظلمات .
- ٧ - الغلق الإداري للمنشأة الفندقية في حال ارتكابها أيًّا من المخالفات الواردة بنص المادة الرابعة والثلاثين من القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ المشار إليه .

(المادة الثانية)

يُفوض السيد رئيس قطاع المنشآت الفندقية والسياحية في إصدار قرارات فتح المنشآت التي يتم غلقها إدارياً ، وفقاً لأحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزيرة السياحة

د/ رانيا المشاط